المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الديوان

الرباط في 4 مارس2015.

منشور رقم 33 س 8

إلى السيدات والسادة:
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملك لديها
رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء للملك لديها
رؤساء المحاكم الإدارية رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها

الموضوع: اعتماد معيار طبع الأحكام بواسطة الحاسوب ضمن معايير تقييم أداء السادة المستشارين والسادة القضاة واعضاء النيابة العامة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، لا يخفى عليكم ما لتحديث منظومة العدالة من تأثير مباشر على تعزيز وتقوية أداء المحاكم، من خلال تحسين أنماط الإدارة القضائية ودعم شفافية الإجراءات والمساطر، إضافة إلى الرفع من جودة وكفاءة الخدمة القضائية وجعل القضاء في خدمة المواطن.

واعتبارا للدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في بلوغ هذه الأهداف، حرصت الوزارة ولا تزال على توفير حواسيب محمولة لأفواج الملحقين القضائيين المتخرجين، ولعدد غير يسير من السادة القضاة الممارسين بالمحاكم ممن أبدوا رغبتهم في طباعة الأحكام بحواسيب محمولة إلى جانب الحواسيب الثابتة المتوفر بمكاتبهم.

إلا أنه بالرغم من المجهودات المبذولة، فقد لوحظ من خلال تقارير المفتشية العامة، أن بعض السادة المستشارين والقضاة المستفيدين من هذه المعدات المعلوماتية لا يستعملونها فيما أعدت له.

لأجله، وضمانا لانخراط الجميع في تحديث وعصرنة الإدارة القضائية، وإرساء مقومات المحكمة الرقمية، أهيب بكم حث السادة المستشارين والسادة القضاة وأعضاء النيابة العمة لبذل مزيد من الجهد في طبع الحكام الصادرة عنهم وتحفيز المنخرطين منهم في هذه العملية باعتماد هذا المجهود ضمن معايير تقييم أدائهم السنوي عند تعبئتكم للنشرات السنوية للتنقيط الخاصة بهم.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد